

اسرائيل، اضافة الى المعونات المالية والتسليحية، من قلب الولايات المتحدة ومن اوروبا، ومن قلب المؤسسات العسكرية الامنية والحكومية فيها.

ثم يقدم غرين، في الفصل الرابع، مثلا على الجانب الآخر للعلاقة الاميركية - الاسرائيلية في رأيه، اي التناقض او عدم الاتفاق. ويستعرض ملابسات قرار اسرائيل بتحويل مياه نهر الاردن عبر مشروع جسر بنات يعقوب، مما اثار احتجاجا عربيا شديدا. وقد تدخل الرئيس الاميركي آيزنهاور وهدد اسرائيل بقطع معونة مالية موعودة تبلغ ٢٦ مليون دولار. وقد نجح هذا الضغط بفرض قرار اسرائيلي بتجميد المشروع. ويلاحظ المؤلف، اولا، ان اي رئيس اميركي لم ينجح في الضغط على اسرائيل ومجابهه اللوبي الداخلي الصهيوني مثلا نجح آيزنهاور في تلك الحالة، وحتى بالمقارنة مع مجابهة آيزنهاور الثانية مع اسرائيل خلال العدوان الثلاثي على مصر. ثم يلاحظ، ثانيا، ان هذه كانت المرة الوحيدة، حتى يومنا هذا، التي تمكّن فيها رئيس اميركي من صنع السياسة في الشرق الاوسط.

يطور المؤلف هذه الافكار، في الفصل السادس، عن حرب ١٩٥٦، حيث يستعرض التامر البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي ومدى اخفاء التحالف الثلاثي للحقيقة عن الولايات المتحدة، ومدى كذب الحكومة الاسرائيلية خلال الاتصالات والمحادثات الثانية مع الادارة الاميركية، عندما اكدت عدم وجود نية بمهاجمة مصر وذرت الرمال في عيون آيزنهاور لتفطية تحضيراتها الفعلية. لكن اذ يظهر المؤلف هذه الحقائق حول عنصر التناقض في العلاقات، فإنه لا يغفل مدى التعاون المستمر على كافة المستويات وفي شتى المجالات، رغم اية هزات عارضة.

ان هذا ما يخصّص المؤلف له الفصلين الخامس والسابع، حيث يدل الاول على قبول الادارة الاميركية الشخصي بقيام اطراف اسرائيلية بنفس الجهود الدبلوماسية التي كانت تبذلها الولايات المتحدة، سرا، لدى مصر وحكومة شاريت الاسرائيلية لتحقيق توسيعة سلمية. ثم ينتقل غرين في الفصل السابع الى الدور الحيوى الذي لعبته الحكومة الاميركية، على مستوىين، في انشاء البرنامج النووي الاسرائيلي. فقد قامت الادارة الاميركية، اولا، ببيع مفاعل نووى صغير الى اسرائيل، دون ان تفرض شروطا صارمة على طريقة استخدامه ووجهة الاستخدام والتصرف بالمواد الانشطارية المستخدمة فيه. ليس هذا فحسب، بل ان الولايات المتحدة قد رفضت حين عمدت اسرائيل الى تقييد الزيارات التقنية التي يقوم بها الخبراء الاميركيون الى موقع المفاعل ثم الى وقفها كلما، وقد تم ذلك دون ان تحصل الولايات المتحدة من اسرائيل على موافقة بالالتزام بالمعايير الدولية حول عدم انتشار الاسلحة النووية. على الرغم من كل هذا، فإن الجانب الاخر في التعاون النووي بين البلدين يمكن في حصول اسرائيل على كميات كبيرة من المواد الانشطارية القابلة للتحويل الى مادة عسكرية (اي مادة انشطارية صالحة لانتاج الرؤوس النووية المتفجرة)، من خلال وكالة الطاقة الذرية الاميركية، مع معرفة الوكالة بحصول اسرائيل على مفاعل نووى جديد من فرنسا (في ١٩٥٨) قادر على تحويل هذه المواد لاستخدام العسكري. ويسضاف الى ذلك، ان الادارة الاميركية كانت تدرك الاغراض العسكرية تلك، نظرا الى الحاق كل ما يتعلق بذلك المفاعل بوزارة الدفاع وفرض السرية التامة حوله بحجج امنية. ويسضاف الى ما سبق، ان عدة عمليات «نصب» جرت من قبل شركات اميركية - اسرائيلية وهامة حصلت اسرائيل من خلالها على كميات اضافية من المواد الانشطارية، الا ان وكالة الطاقة الذرية الاميركية مُنعت بداية من متابعة التحقيق في المسألة او الادعاء، فضائيا، على الشركات الكاذبة، وقامت هي، لاحقا، ببيع المزيد من المواد الى نفس الشركات!

هكذا، قام المؤلف بالتهييد للتحول الكلي والحادي لصالح اسرائيل الذي طرأ على السياسة الاميركية والذي يوضحه في الفصل الثامن. وبعد الصراع المصاًمت الذي خاضه كينيدي مع الحكومة الاسرائيلية، حذر كينيدي، خلاله، الاسرائيليين من الاساءة الى الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وذكرهم بان العلاقة بين البلدين هي «كشارع ذي اتجاهين وليس اتجاه واحد». وهو ما دفع اللوبي الصهيوني الى الاستنتاج ان مجيء ليندون جونسون رئيسا للجمهورية افضل لصلحة اسرائيل. وثبتت صحة هذا الاعتقاد عند توقيع جونسون الرئاسة بعد اغتيال كينيدي، اذ اتسم اسلوب جونسون بعدم الاعتراض على اي تصرف او طلب اسرائيلي، بما في ذلك البدء بالحلول محل فرنسا كمصدر رئيسي للأسلحة مع عقد صفقة طائرات «سكايبوك» وديبابات «م - ٤٨» العام ١٩٦٦ (الجدير بالذكر إن اسرائيل دفعت ثمن الاسلحة الفرنسية نقدا، بينما جاءت الاسلحة الاميركية ضمن قروض طويلة الاجل وعبر برنامج المساعدة الاميركية).

ثم جاءت الاحداث لتتوج هذه العلاقة المتمامية وتلكس التحالف، وخاصة من خلال حادثتين: اولاهما هي واقعة اشتراك سرب اميركي من طائرات «فانتوم» مصممة للاستطلاع، وبعلامات اسرائيلية، في تقديم المعلومات